جامعة
عبد الحميد بن باديس بمستغانم
الجزائر

# مجلة الاستراتيجية والتنمية

المؤتمر الدولي الأول:
الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة: مقاربات وتجارب
المنظم أيام 28، 29 و30 مارس 2019 بأنطاليا - تركيا

المجلد (09)، عدد خاص (الجزء الأول) ر.د.م.د.: 2170-0982 / ر.ت.م.د.إ.: 2600-6839 جويلية 2019

مجلة الاستراتيجية والتنمية
المجلد (09)، عدد خاص (الجزء الأول)

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر

P-ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class: B

**الرئيس الشرفي للمجلة:** أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

**مدير ورئيس تحرير المجلة:** **أ.د. العجال عدالة**

**مدير مساعد:** د. أمحمد بلقاسم

**رئيس لجنة القراءة ومستشار قانوني:** د. جيلالي بوشرف

**مدير النشر الالكتروني:** د. الحاج خليفة

**نائب رئيس التحرير:** د. محسن سالم براهمي – تونس

## أعضاء هيئة التحرير:

| | |
|---|---|
| د محمد العيد بيوض | د. محمد هاني |
| د. بلقاسم بن علال | د. يحي حولية |
| د. عبد القادر بسبع | د. فاطمة لعلمي |
| د. خالدية بوجنان | د. أمينة مرابط |
| د. نسيمة جلولي | د. فتيحة مختاري |
| د. يسين سي لاخضر غربي | د. عبد الحق طير |

## خلية الإعلام الآلي :

| | |
|---|---|
| د. محمد بن موسى | أ. علي بوجلال |
| د. بن موفق زروق | أ. كريمة جلام |
| أ. أسماء دريسي | أ. خالد مدخل |
| أ. سامية دريسي | أ. نظرة رشيدي سيدهم |

# مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

P-ISSN: 2170-0982 / E-ISSN: 2600-6839 / ISBN: 2011-4793 / Class: B


# تقديم المجلة

مجلة " الاستراتيجية والتنمية " هي مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية مجانية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم– الجزائر. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها للمساهمة بأعمالهم العلمية المتسمة بالجودة والأصالة والمحررة بإحدى اللغات الثلاث العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية والتي لم يسبق نشرها.

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والإطلاع على البحوث الجديدة والجادة وربط التواصل بين الباحثين كما تهدف المجلة إلى إتاحة الإطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والالكترونية. وهي تهتم بالمجالات التالية:

- الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية؛
- الأعمال، الإدارة والمحاسبة؛
- المحاسبة؛
- إدارة الأعمال والإدارة الدولية؛
- التسويق؛
- السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية؛
- الاستراتيجية والإدارة؛
- السياحة والترفيه وإدارة الفنادق؛
- العلاقات الصناعية؛
- اقتصاد إسلامي.

**تحت رعاية**

عطوفة الأستاذ الدكتور نجيب أبوكركي

رئيس جامعة الحسين بن طلال، الأردن

# المؤتمر الدولي الأول:

# الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة - مقاربات وتجارب –

المنظم أيام 28، 29 و30 مارس 2019م

بأنطاليا - تركيا

**الأمين العام للمؤتمر**

الدكتور لطفي المومني

أمين عام المنظمة الأورو عربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، بريطانيا

**رئيس المؤتمر**

الأستاذ الدكتور العجال عدالة

مدير مخبر البحث"STRATEV" بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر

**رئيس المجلس العلمي للمؤتمر**

الدكتور أمير ضهير / جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر

| أعضاء المجلس العلمي للمؤتمر | | |
|---|---|---|
| الاســـــم الكامل | مؤسسة الانتماء | الدولة |
| أ.د. بابا عبد القادر | جامعة مستغانم | الجزائر |
| أ.د. خلف الله بوجمعه | جامعة المسيلة | الجزائر |
| أ.د. زينب الجوادي | جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا | مصر |
| أ.د. سهيل شرادقة | جامعة الطفيلة التقنية | الأردن |
| أ.د. عبد الكريم محسن | الجامعة الإسلامية بغزة | فلسطين |
| أ.د. فريد القيق | الجامعة الإسلامية بغزة | فلسطين |
| أ.د. محمود فضل المولى أحمد | جامعة الخرطوم | السودان |
| أ.د. معاذ حامد | عميد كلية سابق متقاعد | العراق |
| أ.د. نجلاء محمد بكر | جامعة بني سويف | مصر |
| د. بلجيلالي فتيحة | جامعة تيارت | الجزائر |
| د. بلقاسم أمحمد | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. بن زيدان فاطمة الزهراء | جامعة الشلف | الجزائر |
| د. بن شني عبد القادر | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. بن صويلح آمال | جامعة قالمة | الجزائر |
| د. بنين بغداد | جامعة الوادي | الجزائر |
| د. بوجنان خالدية | جامعة تيارت | الجزائر |
| د. بوزيان العجال | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. بودية فاطمة | جامعة الشلف | الجزائر |
| د. بوعروج لمياء | جامعة قسنطينة | الجزائر |
| د. بوقطاية سفيان | المركز الجامعي بغليزان | الجزائر |
| د. تقرارت يزيد | جامعة أم البواقي | الجزائر |
| د. تمارا عدنان علي محمد | وزارة الزراعة | العراق |
| أ.م.د. التيجاني علاء الدين | جامعة الدلنج | السودان |
| د. جلال حسن | جامعة المنصورة | مصر |

| | | |
|---|---|---|
| د. جلولي نسيمة | جامعة سعيدة | الجزائر |
| أ.م.د. حازم عزيز الربيعي | جامعة القاسم الخضراء | العراق |
| د. حمداني محمد | جامعة وهران | الجزائر |
| أ.م.د. الحديد عصام | الجامعة الأردنية – فرع العقبة | الأردن |
| د. خالد قاشي | المركز الجامعي بتيبازة | الجزائر |
| د. خلفاوي منية | جامعة خميس مليانة | الجزائر |
| د. خليفة الحاج | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. درويش عمار | المركز الجامعي بعين تموشنت | الجزائر |
| د. دواح بلقاسم | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. رحمان أمال | جامعة بسكرة | الجزائر |
| د. رامي الخوالدة | الجامعة الأردنية – فرع العقبة | الأردن |
| د. سايح فطيمة | المركز الجامعي بغليزان | الجزائر |
| د. شاعة عبد القادر | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. صباح نوري عباس | الجامعة التقنية الوسطى | العراق |
| د. طالم علي | جامعة تيارت | الجزائر |
| أ.م.د. الطعاني أيمن | جامعة الحسين بن طلال | الأردن |
| أ.م.د. عبد الله محمد فريد غزال | جامعة الملك عبد العزيز | السعودية |
| د. عتو الشارف | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. غانية نذير | جامعة الوادي | الجزائر |
| د. قحام وهيبة | جامعة سكيكدة | الجزائر |
| د. قدال زين الدين | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. قريجيج بن علي | جامعة وهران | الجزائر |
| د. قريشي العيد | جامعة جيجل | الجزائر |
| د.كردودي سهام | جامعة بسكرة | الجزائر |
| د. لحمر عباس | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. لعلمي فاطمة | جامعة مستغانم | الجزائر |
| د. مانع سبرينة | جامعة خنشلة | الجزائر |

| | | |
|---|---|---|
| د. محمد دليم القحطاني | جامعة الملك فيصل | السعودية |
| د. ملال ربيعة | جامعة سعيدة | الجزائر |
| د. منير بن دريدي | جامعة سوق أهراس | الجزائر |
| د. نشأت إدوارد | معهد العبور لشؤون البيئة والتنمية | مصر |
| د. نضال المجالي | الجامعة الأردنية – فرع العقبة | الأردن |

## توطـئة

تعتبر الطاقة إحدى الأولويات التي تسعى الدول لتوفيرها بكل السبل، وذلك نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن خطر نضوب الطاقة التقليدية مستقبلا والأضرار البيئية الجسيمة التي تسببها؛ دفعها بالبحث عن بدائل مستدامة من الطاقة.

وقد تم استخدام وتطوير البدائل المستدامة من خلال اعادة استكشاف المصادر الطبيعية المتجددة (الشمس، المياه، الرياح، الحرارة الأرضية، وغيرها) واستغلالها بشكل لا يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة. هذه الأنواع من الطاقة تُسمى بالطاقة الخضراء.

إن التوجه الحديث نحو الطاقة الخضراء، ساهم في نمو هذا القطاع الاستراتيجي، ومع ذلك فإن الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة أو التقليدية إلى مصادر الطاقة الخضراء واجه مجموعة من التحديات على الصعيد الاقتصادي والتنظيمي والتكنولوجي، الأمر الذي دفع بمختلف الفاعلين لزيادة الاهتمام بالبحث والتطوير قصد التغلب على الصعوبات ووضع حلول لها.

من خلال ما سبق، فإن أهمية هذا المؤتمر في طبعته الثانية تكمن في تسليط الضوء على الأبحاث والدراسات التي تُعنى بالطاقة الخضراء وتعميم استخدامها، من خلال وضع تصورات وحلول لأبرز التحديات التي تواجهها بما يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للدول، والحفاظ على البيئة العالمية من التدهور.

## أهداف المؤتمر

**يسعى المؤتمر لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:**

- التعريف بالمقاربات النظرية المتعلقة بالطاقة الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تقييم آليات التمويل التقليدية للطاقة الخضراء قصد إيجاد صيغ تمويلية جديدة؛
- تبادل الخبرات والرؤى للخروج بقرارات وآليات عملية لدعم وتسريع عملية التحول إلى الطاقة الخضراء؛
- التأكيد على فعالية الإستثمار في الطاقة الخضراء وتشجيع التعاون الاقليمي والدولي؛
- إبراز أهمية القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها الإقتصاد من خلال الإستثمار في الطاقة الخضراء.
- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة الخضراء ؛
- تقديم حلول وتصورات خاصة بإدارة مصادر الطاقة الخضراء؛
- عرض التجارب الرائدة في تطوير قطاع الطاقة الخضراء.

## محاور المؤتمر

**المحور الأول: الطاقة الخضراء: أسس ومقاربات نظرية**

- عرض وتحليل المفاهيم الخاصة بالطاقة الخضراء ومصادرها؛
- تكنولوجيات الطاقة الخضراء؛
- التحول إلى الطاقة الخضراء: الآليات والإستراتيجيات.

**المحور الثاني: الاستثمار في الطاقة الخضراء وأطرها القانونية**

- مؤشرات التحول نحو الاستثمار في الطاقة الخضراء وخيارات أمن الطاقة؛
- الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لعملية الاستثمار في الطاقة الخضراء؛
- سياسات الدول لتشجيع تبني الطاقة الخضراء؛
- آليات تمويل الطاقة الخضراء؛
- مساهمة المنظمات والشركات الدولية والقطاع الخاص والعام في مجال الطاقة الخضراء؛

- رأس المال البشري وأهميته في توجيه استخدامات الطاقة الخضراء.

**المحور الثالث: الطاقة الخضراء ورهان التنمية الاقتصادية**

- آثار استخدام الطاقة الخضراء على الاقتصادات المحلية للدول؛
- الأبعاد التنموية للطاقة الخضراء ؛
- استقطاب الاستثمارات الخارجية وتبادل الخبرات التكنولوجية؛
- الطاقة التقليدية وتأثيراتها على الاستثمار في الطاقة الخضراء؛
- النمذجة الإقتصادية و الدراسات القياسية حول الطاقة الخضراء.

**المحور الرابع: إدارة مشاريع الطاقة الخضراء**

- إدارة وتثمين المشاريع الصغيرة والفردية في مجال الطاقة الخضراء؛
- صعوبات تسيير مشاريع الطاقة الخضراء؛
- دور التسويق في الحفاظ على الطاقة وحماية البيئة؛
- إستراتيجيات ترشيد إستهلاك الطاقة.

**المحور الخامس: البنى التحتية وتنمية الطاقة الخضراء**

- تحديات البنية التحتية فيما يخص الإنتاج والتخزين والنقل؛
- البنى التحتية وملائمتها للتحول التكنولوجي؛
- الإبتكار في تشييد البنى التحتية الخضراء.

**المحور السادس: التجارب الدولية في مجال استدامة الطاقة**

- تجارب الدول المتقدمة في مجال الطاقة الخضراء؛
- تجارب الدول النامية في مجال الطاقة الخضراء؛
- التعاون الدولي وبرامج الشراكة في مجال الطاقة الخضراء.

# مجلـة الاستراتيجيـة والتنـميـة

**عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الموسوم: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – مقاربات وتجارب –**

**مجلد 9، عدد خاص (الجزء الثاني) / جويلية 2019**


# الفهـرس


| عنوان المقال | اسم ولقب الباحث (ان) | الصفحة من .. إلى .. |
|---|---|---|
| الآفاق المستقبلية للطاقة الخضراء في الجزائر | مطماطي راوية (جامعة مستغانم)<br>كبير هادية (جامعة مستغانم)<br>ثمار خديجة (جامعة مستغانم) | 28 - 11 |
| الاقتصاد الأخضر في ماليزيا، اختيار أم حتمية؟ | العربي العربي (جامعة مستغانم)<br>بوزيد سفيان (جامعة مستغانم)<br>سايح فطيمة (المركز الجامعي غليزان) | 57 - 29 |
| دور آليات الطاقة الخضراء في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر | بطاهر بختة (جامعة مستغانم)<br>بسدات كريمة (جامعة مستغانم)<br>بن شني عبد القادر (جامعة مستغانم) | 74 - 58 |
| دور الطاقة الخضراء في مواجهة تحديات مسار التنمية المستدامة في الدول العربية | أوضايفية حدة (جامعة سكيكدة)<br>براك صورية (جامعة سكيكدة)<br>قصاص شريفة (جامعة سكيكدة) | 95 - 75 |
| العوامل المؤثرة على استعداد المستهلك للدفع مقابل الطاقة المتجددة، دراسة تطبيقية على عينة من المستهلكين في ولاية قسنطينة بالجزائر | جبلي هدى (جامعة قسنطينة)<br>براهيمي مسيكة (جامعة قسنطينة) | 119 - 96 |
| آليات تمويل الطاقة الخضراء | بن صالح عادل (جامعة مستغانم)<br>طوريش عبد المالك (جامعة مستغانم)<br>حجاجي محمد الأمين (جامعة مستغانم) | 140 - 120 |
| اقتصاديات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر– | يوب أمال (جامعة سكيكدة)<br>معلول ليلى (جامعة الوادي)<br>زيان جوهر (جامعة مستغانم) | 159 - 141 |

# مجلـة الاستراتيجيـة والتنـميـة

**عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الموسوم: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – مقاربات وتجارب –**

**مجلد 9، عدد خاص (الجزء الثاني) / جويلية 2019**


# الفهـرس (تابع)


| عنوان المقال | اسم ولقب الباحث (ان) | الصفحة من .. إلى .. |
|---|---|---|
| عوائد وتكاليف الإستثمار في الطاقة الخضراء: حالة بعض الفنادق العالمية | مليايني فتيحة (جامعة خميس مليانة)<br>بكدي فاطمة (جامعة خميس مليانة)<br>قسول فاطمة الزهرة (جامعة خميس مليانة) | 178 - 160 |
| المدن الذكية وعلاقتها بالتنمية المستدامة | سليم سولاف (جامعة البليدة 2) | 196 - 179 |
| أثر التسويق الداخلي في المنظمات على فعالية الطاقة الشمسية | حجال سعيد (جامعة خنشلة)<br>يحياوي نعيمة (جامعة باتنة)<br>عظيمي دلال (جامعة خنشلة) | 215 - 197 |
| المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق | سونيا آرزروني وارتان (جامعة البصرة، العراق)<br>أستبرق عبد الحسين سلمان (شركة نفط البصرة، العراق) | 247 - 216 |
| عرض وتحليل المفاهيم الخاصة بالطاقة الخضراء وأهم مصادرها | لعلمي فاطمة (جامعة مستغانم)<br>مقداد نادية (جامعة مستغانم)<br>بن موهوب سارة (جامعة الوادي) | 262 - 248 |
| **Le rôle du système éducatif dans l'éducation au développement durable (EDD): la lutte contre le réchauffement climatique** | **REKRAK Leila (Université de Saida)**<br>**ZOUAD Rajaa (Université de Saida)**<br>**HAMIDI Zeggai (Université de Saida)** | 276 - 263 |

مجلة الإستراتيجية والتنمية
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول:
الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – مقاربات وتجارب–

مجلد: 09، عدد خاص (الجزء الثاني) / جويلية 2019، ص 29– 57

# الاقتصاد الأخضر في ماليزيا، اختيار أم حتمية ؟

# Green economy in Malaysia; is it an inevitable or a choice?

**د.العربي العربي[1]، د.بوزيد سفيان[2]، د.سايح فطيمة [3]**

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، larbi.larbi@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، bouzid.soufiane@gmail.com

[3] المركز الجامعي غليزان، sfatima142009@gmail.com

**تاريخ النشر**: 2019/07/25

**ملخص:**

إن اكراهات التغير المناخي من الاحتباس الحراري وتعدد أشكال التلوث، فرضت إعادة النظر في توجيه النموذج الاقتصادي العالمي نحو تجسيد الاقتصاد الأخضر، خاصة مع ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة وخطر ذلك على التوازن البيئي، والتحدِّيات المستقبلية لرفاهية الأجيال القادمة.

تهدف الدراسة عرض التجربة الماليزية وتحولها نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيزها الوعي البيئي والتزامها بتنمية اقتصاد نظيف، وتشجيعها للشركات والمنتجات الخضراء، وخلقها للوظائف التي تروم الحفاظ على البيئة، وتنشد الاستدامة الاقتصادية الخضراء. إلى جانب تحليل نقاط القوة والضعف في بنيتها، وموقع ذلك في مخيلة صانع القرار السياسي الماليزي والفاعلين من شركات وهيئات، والحلول المقترحة لتجاوز اكراهات التوجه نحو بوتقة الاستدامة البيئية.

**الكلمات المفتاحية:** ماليزيا، الاقتصاد الأخضر، الاستدامة البيئية، الوعي البيئي.

**Abstract**

The constraints of climate change from global warming, soil degradation and multiple forms of pollution have necessitated a rethinking

**المؤلف المرسل**: العربي العربي ، **الإيميل**: larbi.larbi@univ-mosta.dz

of the global economic model towards a green economy, especially with high-energy consumption and the risk of ecological balance and challenges for the well-being of future generations.

This study aims to present the Malaysian experience towards green economy by promoting environmental awareness and commitment to developing a clean economy by encouraging green companies and products, creating green jobs to preserve the environment and seek green economic sustainability. Moreover, the location of this trend in the imagination of the Malaysian political decisions maker and other actors like companies and institutions, and their proposed solutions platform to overcome the obstacles to environmental sustainability.

**Key words**: Malaysia-Green Economy-Green Jobs-Environmental awareness.

## 1. مقدمة:

إن التغيرات البيئية التي عرفها العالم نتيجة الاقتصاد البني والاكراهات المصاحبة له، فرضت التفكير في ضرورة إيجاد نموذج اقتصادي جديد يقلل من أخطار الانبعاثات السامة، وأثارها على الاستقرار البيئي ومستقبل الأجيال القادمة. فكانت مقاربة الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر حلاً استوجب الامتثال له وفي أسرع الفترات.

إن التجربة الماليزية في هذا الحقل مكَّنتها وفي فترة وجيزة، تجسيد الانتقال من اقتصاد يعتمد على صادرات لها تأثيرات سلبية على البيئة إلى اقتصاد أخضر يخدم التوازن البيئي، جعلها تجربة تنموية ناجحة ومثالاً في التأسيس لاقتصاد أخضر غير بَوْصَلة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، فحقَّقت نتائج مبهرة على مستويات مختلفة ستكون متنا لهذه الدراسة التي تروم الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

➢ **المشكلة البحثية:** تروم هذه الدراسة تتبع السياسات والاستراتيجيات المنتهجة من قبل صانع القرار في ماليزيا للانتقال من اقتصاد يعتمد على تصدير الموارد الطبيعية المنهكة للمحيط البيئي إلى اقتصاد أخضر ينتج الثروة وينشد الاستدامة الاقتصادية الخضراء، محاولين الإجابة على الإشكال الجوهري التالي: هل أن الاقتصاد نحو الاقتصاد الأخضر في ماليزيا كان اختيار أم حتمية؟ الإجابة على هذا الإشكال

تستدعي طرح الفرضية التالية:

➢ **فرضية الدراسة:** كلما توافرت الإرادة السياسية المخلصة، كلما كانت فرص الإقلاع الاقتصادي سهلة التجسيد.

➢ **أهمية الدراسة:**

- الاستفادة من التجربة الماليزية ومقومات النجاح الاقتصادي.
- كيفية التعامل مع الصراعات العرقية المكونة لنسيج المجتمع الماليزي والاستثمار فيها كمتغير للثراء الثقافي وليس عنصرا للصراع.
- استراتيجيات القضاء على الفقر وصناعة الاستقرار الاجتماعي.
- التعرف على أسس وأعمدة بناء الاقتصاد الأخضر في ماليزيا، وأسرار النجاح.
- التشابه في الظروف والمعطيات مع الدول العربية وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة الرائدة.

**منهجية الدراسة:** فرضت علينا طبيعة الظاهرة المدروسة توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مصطلحات ومفاهيم اقتصادية، سياسية اجتماعية وثقافية، ومناهج متعددة كالمنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي، ومنهج دراسة الحالة، علنا نستطيع تفكيك كل المتغيرات المستقلة والتابعة الصانعة لهيكل الظاهرة المدروسة، والتوصل إلى الأسباب الكامنة وراء النجاحات المحققة في التجربة الماليزية وانتقالها نحو تجسيد مقاربة الاقتصاد الأخضر وايجابياته

## 2. النموذج الاقتصادي التقليدي واكراهات المخاطر البيئية:

### 1.2. النموذج الاقتصادي التقليدي وحتمية الانتقال:

لقد أدى الركود في الاقتصاد العالمي إلى إعادة النظر في المبادئ الرئيسية للنموذج الاقتصادي الحالي ومواجهة العالم ثلاث أزمات حادَّة، أزمة اقتصادية، أزمة طاقية، أزمة بيئية وتغير مناخي، أدَّت إلى الإفراط في استغلال الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية، وتقلب في أسعار المواد الخام، والارتفاع في أسعار الطاقة، وفقدان التنوع البيولوجي، وهي مصادر لعدم الاستقرار للمجتمعات. وبالتالي ضرورة التخلي عن النموذج الاقتصادي المتسبب في هذه الأزمات. وحدَّده الباحث "Aniol Esteban" (Esteban, 2012,

(pp.9-11 باقتصاد الخمس "**I,S**":

**1- نموذج لا يمكن الدفاع عنه:** لأننا نعيش فوق الحدود الإيكولوجية للكوكب وتجاوز العتبات البيئية الثلاث، الغازات وآثارها على الغلاف الجوي، فقدان التنوع البيولوجي، ودورة النيتروجين، وهي مجموعة من العمليات البيولوجية المغلقة التي تعتمد عليها الكائنات الحية. إنها واحدة من الدورات البيوجيو-كيميائية الهامة التي يعتمد عليها التوازن الديناميكي لتكوين المحيط الحيوي. وتحتاج الأرض إلى عام ونصف لإنتاج وتجديد ما يستهلكه السكان في عام واحد منه.

**2- غير المنصف"injusto"**: زيادة الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة. وأكدَّت العديد من الدراسات على ارتباط عدم المساواة الاجتماعية بعدد من العلل الاجتماعية، مما أضعف المقاربة النيو-ليبرالية التي لا تلقي بال للمساواة وتترك الفقراء يزيدون فقرًا.

**3- التعيس "infeliz"**: على الرغم من التطور الاقتصادي الهائل، والارتفاع الكبير في استهلاك الموارد الطبيعية، لم يتغير مستوى الرضا، بل زاد سخط فئات واسعة ودول عديدة في المجتمع الدولي.

**4- غير المستقر"inestable"**: إن النمو في النموذج الاقتصادي الحالي مرتبط بارتفاع مستوى الاستهلاك. أما الركود فيه فيعني الزيادة في معدل البطالة، وتعثر الرفاه الاجتماعي. إن قوة الاقتصادات الرأسمالية يفترض فيها ضمان التوظيف والرعاية الاجتماعية، والقوة على التعافي من الأزمات والصدمات عن طريق آلية النمو لمنع الانهيار الاقتصادي وعدم الاستقرار. لكن المفارقة أن هذا المحرك هو الذي أنتج عدم الاستقرار، والاكراهات البيئية.

**5- غير الفعال"ineficiente"**: منذ ستينيات القرن الماضي زادت نسبة النشاط الاقتصادي بثلاثة أضعاف، وارتفع معها استهلاك الموارد الطبيعية. لكن ذلك لم ينعكس على مستوى رضا السكان على الصعيد العالمي، فكبر الشرخ بين الأغنياء والفقراء، وكان الرفاه بعيد المنال. فالمشكلة هي في النموذج الاقتصادي الذي هدفه الأساسي تعظيم رأس المال، واعتبار الفواعل الأخرى كالإنسان والطبيعة مجرد وسائل انتاج، فتولدت عنه لامساواة اجتماعية، وعدم اعتراف بالحدود الايكولوجية لكوكب الأرض. هذه الاكراهات دفعت إلى ضرورة الانتقال نحو اقتصاد جديد يولّد الرفاهية والمساواة اجتماعيًا، ضمن الحدود

الإيكولوجية لكوكب الأرض. ما دفع بالعديد من البلدان إلى انتهاج برامج مختلفة لمواجهة اكراهات الأزمات الثلاث (أزمة اقتصادية، أزمة طاقية، أزمة بيئية وتغير مناخي)، وذلك عبر تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بما فيه مصادر الطاقة "الخضراء"، وتطوير أسواق وصناعات جديدة يمكنها خلق وظائف مقبولة وبعيدة المدى.

ولعل الصفقة الخضراء الجديدة (Jordi, 2012, p12) "El Green New Deal" (Group, 2008,pp15-22) عام 2008 التي اقترحها مجموعة من الباحثين الانجليز تهدف إلى إزالة الكربون من النشاط الاقتصادي، والحد من الاعتماد على الطاقات غير المتجددة، وتحسين الكفاءة وتوفير الموارد، مقدمات لترسيخ الاقتصاد الأخضر.

لقد انتهج العالم لعقود طويلة نموذجا اقتصاديا بُنِّيًا لخلق الثروة، (PNUMA, 2011, p.09) ولم يتعامل بجدية مع الاكراهات الموجودة كالتهميش الاجتماعي، استنفاد الموارد، ما صعَّب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه فالاستدامة تظل هدفًا حيويًا بعيد المدى، ولتحقيق ذلك يمكن تجسيدها من خلال تخضير الاقتصاد. هذا الانتقال يتطلب ظروفًا مواتية تتكون من أنظمة وسياسات وإعانات وحوافز وطنية، فضلاً عن السوق الدولية والبنية التحتية والقانونية، فالوضع الحالي يخدم الاقتصاد البني بالدرجة الأولى. فقد تجاوزت إعانات أسعار وإنتاج الوقود الأحفوري 650 مليار دولار في عام 2008.

### 2.2. المحيط والإنسان، من اكراهات الأرقام إلى المخاطر البيئية:

لقد تضاعف (Kanianska, 2017, p.35) عدد سكان العالم مع القرن العشرين أربع مرات، وارتفع الانتاج الاقتصادي العالمي بـ 22 مرة، كما زاد استهلاك الوقود الأحفوري بـ 14 مرة. ما فرض اختبار مجموعة من النظم البيئية وتقاطعها مع متطلبات ساكنة العالم الذين يتزايد عددهم بمتتالية هندسية، وارتفاع في وتيرة نمو النشاط الاقتصادي.

لقد شهد العالم أزمة مالية حادة عام 2008، شابهت في نتائجها الأزمة الاقتصادية لعام 1929. ففي عام 2009 بلغ عدد العاطلين عن العمل ما يقارب 50 مليون، وأي انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 1 % يؤدي إلى سقوط 20 مليون شخص في وحل الفقر. في وقت كان التمايز في

المستوى المعيشي والفروق بين الفئات الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي العالمي داخل بلدان العالم في ازدياد، وبالتالي اتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. توجه الحكومات للتفكير في بنية مالية جديدة لتفادي صدمات مستقبلية وايجاد طرق للارتقاء بالانتعاش الاقتصادي، فرض إدراك ومعالجة المخاطر الناجمة عن أزمات التغير المناخي.

إن مستوى تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بلغ عتبة بيئية تفرض اتخاذ إجراءات جادَّة وفورية. كما أن فقراء العالم معرضون لمعدلات ارتفاع مستويات سطح البحر، وتآكل السواحل، هي ظواهر ناجمة عن تغير في المناخ. كما أن 21 في المائة من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية، يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة الارتفاع تتعرض لهذه المخاطر. وأن 60٪ من أكبر المناطق الحضرية في العالم التي يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة تقع على بعد 100 كيلومتر من الساحل. ويشمل هذا الوضع 12 مدينة من أصل 16 في جميع أنحاء العالم والتي يتجاوز عدد سكانها 10 مليون نسمة. إن العالم اليوم يعيش في قبضة أزمات متشعبة: (Kanianska, 2017, p.18)

1- **معضلة الأمن الغذائي:** مع حلول 2050 وتزامنًا مع الزيادة في سكان العالم (9 مليارات نسمة) يجب أن يتضاعف الانتاج العالمي من الغذاء. إن النظم الإيكولوجية، التي تحدد استدامة الإنتاج الزراعي في المستقبل، تتآكل بسرعة وتدمر نشاط المزارع. خاصة وأنها تعتمد على خدمات النظام البيئي كالتدفق المنتظم للمياه عبر الأمطار، والمياه الجوفية والاعتماد على الغابات والغطاء البيئي.

2-**أزمة الطاقة:** ترى وكالة الطاقة الدولية أن سعر البرميل سيصل إلى 200 دولار$ مع حلول 2030، نتيجة ارتفاع الطلب وانخفاض العرض، يجعل العديد من الاقتصادات النامية تعجز عن تحمل تكاليف واردات النفط المرتفعة.

3- **أزمة المياه:** يفتقر واحد من كل خمسة أشخاص في العالم النامي إلى المياه النظيفة. في حين تزايد الطلب على المياه للاستخدامات التنافسية، والتي ستتأثر بالتغير المناخي، أي أنماط تساقط الأمطار، وذوبان الأنهار الجليدية. هذه الأزمات العالمية ستعيق تحقيق الأهداف الانمائية للألفية الثالثة (MDGs)، [1] وينتج عنها اكراهات اجتماعية كفقدان الوظائف، انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وتهديد

للبلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

**3.2. مقاربات الإجابة الخضراء، وهاجس الحدود الايكولوجية:**

تشير الأوساط العلمية إلى أن ثلثي المصالح البيئية التي تولدها النظم الإيكولوجية للكواكب آخذة في التدهور، وأن ضياع التنوع البيولوجي وصل إلى معدلات أعلى ألف مرة من مستويات ما قبل الصناعة. وأن التدهور البيئي يتوقع أن يكلف الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات. المفارقة أن الإدارة العالمية للبيئة لم تتمكن من إيقاف التدهور البيئي، ما يعني أن هناك خلل في بنية المقاربة وأساليب التنمية المنتهجة.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية 2008 إلا أن الناتج المحلي الاجمالي (PIB) العالمي يزداد في النمو بنسبة 4 %سنويا، (Baggelhun, 2013, p.52) والدفع بالقدرات الاستخراجية إلى أقصى الحدود. ففي دراسة لـ "Rockström" عام 2009 نشرت في مجلة "Nature" خلصت إلى أن الصدام بين حجم النشاط البشري وحدود الكوكب يؤثران على استقرار العمليات الإيكولوجية الأساسية ويقدمان تحذيرًا جادًا حول الآثار الكارثية إذا عجز الانسان التغلب على عتبات معينة من هذه الضغوطات. وقد حذَّر من عواقب ذلك اقتصاديون كلاسيكيون على غرار "Ricardo" عام 1817 وقانون تناقص العائدات المتأتية من عجز الأرض في تقديم المزيد. وتحذير "John Stuart Mill " عام 1848 من أن حتمية النمو الاقتصادي تنتهي بنا إلى أفق ثابت لا نستطيع الذهاب أبعد منه، و"Malthus" عام 1853، وإشكالية الإمداد الغذائي للسكان الذين نموهم يتسارع بمتتالية هندسية. وقد ظهرت العديد من الكتابات مابين 1910 و1930 حذرت من الآثار المحتملة لاستنزاف الموارد الطبيعية غير المُتَجدِّدَة على الأجيال المستقبلية.

إزاء هذه الخلفية للأزمات المتعددة والأفكار الجديدة الناشئة للنمو الاقتصاد (Bina, 2014, p.1024) اجتمعت 191 دولة عضو في الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في الفترة ما بين 20-22 يونيو 2012 في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، أشير لها فيما بعد باسم "ريو +20" بمناسبة الذكرى العشرين منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ريو 1992 والتي حولت "التنمية المستدامة" إلى مفهوم معترف به دوليًا.

خلال التحضير لمؤتمر ريو+20 جُمِعَ كمٌّ هائل من الوثائق والبيانات العلمية لحالة الكرة الأرضية ومواردها والتعداد السكاني...إلخ. وعلى الرغم من التباين في الأرقام ووجهات النظر، إلا أن الرسالة الواضحة أشارت إلى استمرار تفاقم الأزمة البيئية. وكانت الدعوة من قبل القادة والباحثين الذين حضروا المؤتمر، أن الوقت قد حان لـ "تحول كبير"، وهو "سرد جديد" لتغير غير مسبوق في المناهج للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر ريو +20 إلى التركيز على موضوعين وهما، اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (IFSD).

## 3. الاقتصاد الأخضر: تعريف واحد، ومقاربات عدَّة:

### 1.3. تعاريف الاقتصاد والنمو الأخضر:

في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (PNUMA) لقمة ريو+20، وضعت وثيقة تحت عنوان (Baggelhun, 2013, p56)"نحو اقتصاد أخضر: طرق للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر" عام 2011.كما أن مؤتمر ريو +20 الذي انعقد في يونيو 2012 احتفل بالذكرى العشرين لقمة الأرض كان الاقتصاد الأخضر موضوعًا رئيسيًا في جلساته. اتفقت الحكومات على أن الاقتصاد الأخضر أداة مهمة للحفاظ على البيئة. ومن التعاريف التي يمكن ذكرها: (Economic Planning Unit, 7-8 November 2013, p.03)

- **تعريف**(OECD): يهدف الاقتصاد الأخضر إنتاج السلع والخدمات وفق مقياس الأضرار البيئية التي يمكن أن تلحق بالمياه والهواء والتربة، أو منعها أو الحد منها أو تقليلها أو تصحيحها. إلى جانب اكراهات الضوضاء والنفايات وآثارها على النظم البيئية، واستعمال تكنولوجيات ومنتجات وخدمات أنظف تقلل من مخاطر التلوث.

- **تعريف غرفة التجارة الدولية، فرقة العمل "الاقتصاد الأخضر"**: (UNEP) هو اقتصاد يسير فيه النمو الاقتصادي إلى جانب الاستدامة البيئية بهدف تدعيم وتقوية التنمية الاجتماعية.

**أما النمو الأخضر فيمكننا ذكر بعض التعاريف المتفق عليها:**

●**تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)**: (others, 2017, p.254) يمكن للنمو والاخضرار أن يسيرا جنباً إلى جنب عبر تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، في الوقت ذاته ضمان استمرار الأصول الطبيعية التي تُوَفِرُ الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية الإنسان.

●**تعريف منصة المعرفة للنمو الأخضر "**Green Growth Knowledge Platform**"**: (UNEP, Ibid) **النمو الأخضر** يروم تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها الرفاه. كما يركز على التآزر بين الدعائم البيئية والاقتصادية لخدمة التنمية المستدامة. ونظرًا لانعدم وجود تعريف جامع مانع للاقتصاد الأخضر، ومقبول دوليا اعتمد **برنامج الأمم المتحدة للبيئة"**PNUMA**"** مفهومًا يجعله واسعًا ومرنًا ليشمل مختلف المقاربات الوطنية والمحلية: (Chraibi, La economía verde: una oportunidad alternativa, 2017, p.60)

الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يدفــع إلى ارتفاع الدخل والعمالة عن طريــق الاستثمار العام والخاص بغـــية تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، يعمل على تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث، ويمنع فقدان التنوع البيولوجي ويعزز خدمات النظام البيئي، مع الحدِّ من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية.

## 2.3. من التنمية المستدامة إلى الاقتصاد الأخضر، تقاطع في المفاهيم:

### 1– مفهوم التنمية المستدامة:

اقْتُرِح هذا المفهوم لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1980. (the Theory of Green Developmentm, p.21) وفي تقريرها الموسوم "مستقبلنا المشترك للجنة العالمية للتنمية المستدامة" عام 1987 عرفتها على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. الاحساس بالخطر من قبل الجميع دفع الحكومات الاسراع في الاتفاق على مضمون هذا المفهوم، ومراجعة مسارات التنمية التقليدية.

في يونيو 1992، عقدت قمة الأمم المتحدة وحضرها قادة 178 دولة في ريو دي جانيرو بالبرازيل، (the Theory of Green Development,p.21). على الرغم من التقدم الكبير الذي

حققته التنمية المستدامة في تعزيز البيئة البشرية، إلا أنها لاتزال تعاني من قيود وتراجع في مواكبة الاحتياجات البشرية. ما يفرض انتهاج تغيرات جوهرية في التعامل مع التحديات الخطيرة المستقبلية التي ستواجه البشرية الناتجة عن التطور الصناعي، وتجاوز التنمية المستدامة كنموذج للنمو وحتمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. ففي ديسمبر 2009، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNCTAD, 2011, p.02) القرار 236/64 لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام 2012، وضمان الالتزام السياسي لتجسيد التنمية المستدامة، ومعالجة التحدِّيات الجديدة والناشئة.

اعتبرت التنمية المستدامة لأول مرة (Güngör, 2016, p.28817) على أنها حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة في إستراتيجية الحماية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعية عام 1980. أما في المرحلة التالية فتم التعبير عنها ضمنيًا في تقرير المستقبل المشترك "Brundtl" الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة العالمية والتنمية في عام 1987. أي العمل على برمجة التطور المستقبلي عبر تلبية احتياجات الأجيال القادمة وعدم استهلاك الموارد الطبيعية من خلال إقامة توازن بين الإنسان والطبيعة.

✍ **تعريف المؤسسة التركية للبيئة**: (Güngör, p.28817، 2016) التنمية المستدامة هي التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الحالية دون المساومة على أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتهم دون استهلاك الموارد الطبيعية وإقامة توازن بين البيئة والاقتصاد. وفي عام 2011 دافع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في منتدى دافوس الاقتصادي على ضرورة قيام ثورة حقيقية لتجسيد الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة. فالبيئة ترتبط بالمجتمع والاقتصاد، وهي تعبير عنهما في أعلى المستويات.

## 2- مفهوم الاقتصاد والنمو الأخضر:

**مفهوم الاقتصاد الأخضر**: لقد ورد مصطلح الاقتصاد الأخضر في تقرير حكومي للمملكة المتحدة (Kanianska, 2017, pp.24, 25) الذي أعدته مجموعة من كبار خبراء الاقتصاد البيئي "مخطط الاقتصاد الأخضر" "Blueprint for a Green Economy". هدف التقرير تقديم النصح للحكومة

البريطانية حول التوافق في تعريف التنمية المستدامة، وآثارها في قياس التقدم الاقتصادي وتقييم المشاريع، مع الاكتفاء بالإشارة لهذا المصطلح في عنوان التقرير فقط.

لقد وظَّف كل من (Markandya y Barbier) (Herrán, 2012, p.01) مفهوم الاقتصاد الأخضر عام 1989 في كتاب مخطط الاقتصاد الأخضر (Blueprint for a Green Economy)، وأدرجوا فيه بعض السياسات لتجسيد التنمية المستدامة. في مارس 2009، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً سياسي سمي "الاتفاق الأخضر العالمي الجديد"، لم يعتبر بديلاً عن التنمية المستدامة بل امتدادًا لها، باعتباره أداة تساعد على الخروج من الأزمات المالية، البيئية، الغذائية، المناخ، الطاقة. أما الاقتصاد الأخضر كمفهوم "Concept" اكتسب اهتمامًا دوليًا في العقود الأخيرة، ونوقشت سياساته من قبل الأكاديميين والاقتصاديين خاصة في مجالات الاقتصاد البيئي والإيكولوجي.

استجابة للأزمة المالية لعام 2008 ومخاوف الركود العالمي تم احياء مصطلح الاقتصاد الأخضر في سياق مناقشات البحث عن الحلول وصنع سياسات للخروج من الأزمة. ودافع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Kanianska, 2017, pp.24,25) عن فكرة "حزم التحفيز الأخضر" وحدَّد مجالات يمكن للقطاع العمومي الاستثمار فيها لتشجيع "الاقتصاد الأخضر". وانتهجت العديد من الحكومات سياسات للتحفيز الأخضر. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة شهر أكتوبر 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر لتقديم التحليلات وسياسات الدَّعم للاستثمار في القطاعات الخضراء، أي ترسيخ اخضرار الموارد، ومواجهة القطاعات كثيفة التلوث. وكجزء من هذه المبادرة طلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من أحد صانعي مخطط الاقتصاد الأخضر، إعداد تقرير عَنْوَنَهُ "بالصفقة الخضراء العالمية الجديدة"(GGND)[2] اقترحت مزيجًا من الإجراءات السياسية تروم تحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحسين استدامة الاقتصاد العالمي. وطالبت من الحكومات تخصيص حصة كبيرة كتمويل تحفيزي للقطاعات الخضراء.

في ديسمبر 2011، أعدت (UNEMG) تقريرا تحت عنوان "العمل نحو اقتصاد أخضر متوازن وشامل"، وأولى المجتمع الدولي اهتماما بهذا المفهوم تجلى في اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو +20 عام 2012، وظهور مفاهيم مترابطة، لكنها مختلفة مع مرور السنين، النمو الأخضر، التنمية

المستدامة، الحكم الراشد... وعدم وضوح سياسات الاقتصاد الأخضر وتكاملها مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

ظهرت عدَّة مبادرات (GGBP, 2014,p.03) على غرار "مبادرة النمو الأخضر والممارسات الفضلى" (GGBP)[3] وشارك فيها 75 باحث من كل دول العالم، هدفهم تصميم برامج للنمو الأخضر اعتمادا على ايجابيات تجارب الدول في هذا الميدان، وتفادي السلبيات. وقد حازت هذه المبادرة دعم مؤسسات عديدة. [4] ويحكم هذه المبادرة لجنة توجيهية تتكون من ممثلين عن منظمات مهمة. [5]

**لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر** (Introduction to the Green Economy Approach, p.10.) إثر النقاشات التي دارت حول جدلية العلاقة بين البيئة والتنمية وبروز مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية لعام 1992 (UNCED) في قمة الارض بالبرازيل. كما ظهرت العديد من الكتابات قبل قمة الأرض على غرار كتاب مايكل جاكوب "Michael Jacobs" الموسوم "الاقتصاد الأخضر". (Jordi, 2012, p.07)

مع الأزمة المالية عام 2008 تم احياء هذا المفهوم في حقل الحديث عن التنمية الدولية، واحتدم الصراع بين الحكومات والمنظمات الدولية حول ضرورة إنعاش الاقتصاد وفق مقاربات التنمية المستدامة. (Introduction to the Green Economy Approach, p.10) وأطلقت العديد من الحكومات برامج للتحفيز الأخضر، كتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الطاقات الخضراء.

النقاشات حول الاحتباس الحراري أَحْيَتْ الحديث عن مفهوم الاقتصاد الأخضر واعْتُبِرَ موضوعًا مهمًا في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ "UNFCCC". وتهاوت عقود من الاعتقاد باستخدام مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنجاح الاقتصادي. بل أن الاعتماد عليه يقدم صورة مشوهة للأداء الاقتصادي.

**أ- مفهوم النمو الأخضر**: (Kanianska, 2017, p.19) تعود جذور مفهوم النمو الأخضر إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ إثر المؤتمر الوزاري الخامس للبيئة والتنمية (MCED) المنعقد شهر مارس 2005 بسيول حيث وافقت 52 حكومة وأرباب الأعمال من آسيا والمحيط الهادئ على تجاوز خطاب التنمية

المستدامة ومواصلة مسار "النمو الأخضر". واعتمادهم إعلانًا وزاريًا (مبادرة سيول لشبكة النمو الأخضر) وخطة تنفيذ إقليمية للتنمية المستدامة. واعتبر استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية خاصة البند الثاني والسابع الذي يتعلق بالحدِّ من الفقر والاستدامة البيئية. في جوان 2009 وقع وزراء 34 دولة على بيان النمو الأخضر، وأعلنوا ضرورة تنسيق الجهود لتجسيد استراتيجيات النمو الأخضر كإجابة على ضرورة مواجهة الأزمات، وأن المقاربة الخضراء والنمو يسيران جنبًا إلى جنب. ومنحوا تفويضًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع استراتيجية للنمو الأخضر، تجمع بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية في صنع المسارات الإنمائية ضمن إطار شامل. وجاء في تقريرها "نحو النمو الأخضر" سبل تجسيد الدول للنمو الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ المكلف والاستخدام غير الفعال للموارد. وشملت الاستراتيجية عدَّة تقارير، وأعادت النظر في النموذج الاقتصادي.

**ب– مفهوم التنمية الخضراء:** (UNCTAD, 2011, p. 02) اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التنمية الخضراء اعتمادا على تقرير التنمية البشرية الصيني لعام 2002 وجعله للتنمية الخضراء اختيارًا لابد منه، نتيجة الآثار السلبية للتطور الصناعي الكبير الذي عرفته الصين على البيئة المحلية والعالمية. إن هدف الصناعة الخضراء هو التوجه نحو بناء ثقافة وحضارة خضراء. وإذا لم يحصل التصالح مع الطبيعة فالإنسانية لن تستمر في التطور، وقد يتهدد مستقبل بقائها. (A, 2001)

## 4. صانع القرار في ماليزيا، وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر:

### 1.4. مراحل التطور التنموي في ماليزيا:

على الرغم من الاختلاف في تحدِّيد مراحل التجربة التنموية في ماليزيا، إلاَّ أن أغلبية الدارسين يتفقون على امكانية تقسيمها إلى مرحلتين عريضتين، وهما مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1970، ثم مرحلة ما بعد 1970. (Aziz, 2012, p.75)

**1– المرحلة الأولى: مرحلة ما بعد الاستقلال(1957–1970).** [6] كانت عملية التنمية في ماليزيا، وخاصة منذ الاستقلال حتى عام 1970، تستند في المقام الأول إلى العقيدة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي المبنية على افتراض أن الاستقلال السياسي كفيل بإحداث تنمية اقتصادية سريعة. لكن مع

بداية الستينات، برز نموذج الحداثة الذي أكَّد على أن الاستقلال السياسي لا يكفي لتوليد النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليه. وتُرْجِمَ ذلك في أهداف الخطة الماليزية الأولى 1957-1965 والثانية 1966-1970، بالتركيز على توفير رأس المال الكافي لتنفيذ أهداف التنمية كالتنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، ورفع مستوى معيشة السكان. خلال هذه الفترة، كان النمو الاقتصادي مساوياً للتنمية، اقتصر التصنيع فيها على عدد قليل من الصناعات البديلة، وعملت الحكومة على وضع برنامج للتنمية الريفية.

لم تُولَى المشاكل الاقتصادية-الاجتماعية أي اهتمام، فمن إجمالي الإنفاق العام على التنمية تَّم تخصيص أكثر من 50٪ للقطاع الاقتصادي، في حين أن مخصَّصات القطاع الاجتماعي تراوحت بين 14٪ إلى 29٪. ما أدى إلى تنمية غير متوازنة بين المجتمع والدولة، كانت سببًا في انهيار الأعراق المختلفة واندلا ع أعمال الشغب العنصرية في 13 مايو 1969، التي كانت محطَّةً فارقة في تاريخ ماليزيا الحديث.

**2- المرحلة الثانية:[7] مرحلة 1970 وما بعدها**. انتقل الاقتصاد الماليزي من صادرات اعتمدت على المواد الأولية (Jiménez, 2007, po.05) من الخشب والغاز الطبيعي والبوكسيت والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز، إلى اقتصاد متطور يصدِّر الصناعات الدقيقة إلى كل من الولايات المتَّحدة، اليابان، الصين وهونكونغ. وقد تزامنت هذه المرحلة (Hoey, p.02) مع انطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "NPE"[8] التي استهدفت الفترة 1971-1990، ركَّزت على التصنيع في توجيه الاقتصاد، خاصة الصناعات الثقيلة وكثيفة التكنولوجيا. تميَّزت بتواجد الحكومة في كل مكان، ماعدا القطاع الزراعي. أطلقت برنامج متكامل يعالج جدلية العرق مع الوظيفة الاقتصادية قصد زيادة مشاركة الماليزيين في التوظيف، والقضاء على الفقر ومعالجة الاختلالات الاقتصادية العرقية، واستفادة الفئات منخفضة الدخل من التحسين التدريجي لظروفها المعيشية بفضل السياسات الاجتماعية التي تنفذها السلطات العامة.

إن الركود الاقتصادي لعام 1984 جعل النمو (Hoey, p.02) يسجِّل معدلاً سلبيًا -1 %، وارتفعت البطالة من 5.8 ٪ في عام 1984 إلى 8.3 ٪ في عام 1986، ما ستوجب سياسات للتكيف والاصلاح استمرت إلى عام . وجاءت الخُطَّة الصناعية الرئيسية "IMP" لعام 1986 لتحدِّد

المعالم الرئيسية للتنمية الصناعية للبلاد، فتطور قطاع التصنيع وارتفعت مداخيله بأكثر من 60 % من مداخيل الدولة. ومع الخطة السادسة (1990-1995)، ثم منظور المخطط الثاني (1991-2000) الذي هدف إلى توسيع قطاع التصنيع وتحديد مصادر جديدة للنمو، كاستثمارات القطاع الخاص محركا رئيسيا للنمو. (Aziz, 2012, p.72)

تلاها خطة سياسة التنمية الوطنية(1991-2000) "NDP"،[9] شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية تحت رئاسة الدكتور مهاتير محمد من (1981-2003). (فضلي، 2012، ص. 68) استطاع الفوز في الانتخابات وترأس الحكومة لعهدات ثلاث،(sierra, 2004, p.138) لاقتناع الناخبين بالنتائج الايجابية التي تمَّ تحقيقها. ولخَّص مهاتير رؤيته التنموية للدولة الماليزية في كتابة "معضلة الملايو" عام 1970، والذي مُنِعَ من النشر إلى غاية وصوله إلى السلطة عام 1981 حيث رفع هذا الحظر. (اسماعيل، 2014، ص. 134) في المحاور التالية:

– ضرورة الوحدة بين فئات الشعب، والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، مع استلهام التجربة التنموية اليابانية، جذب الاستثمار الخارجي، الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا، والتواصل مع العالم الخارجي. وقد اتهمه الغرب بالديكتاتورية نظراً لانتقاداته الشديدة لهم في العديد من المناسبات، إلاَّ أنه فنَّد ذلك باستقالته في قمة مجده وعزِّ التطور الماليزي. فاعتزل الحياة السياسية عام 2003، بعد 22 سنة من العطاء. وأثبت للعالم أنه يمكن لدولة اسلامية أن تنهض اقتصاديًا اعتمادًا على الوحدة والتآلف بين كافة الأطياف المشكلة لنسيج المجتمع الماليزي ودياناته. وغدا منهجه التنموي مثالاً يقتدي به العديد من الساسة. لقد سجَّل الاقتصاد الماليزي (others N. M., 2013, p.1141) في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 نسبة نمو قدِّرت بـ 8.5 %، ساهم في ذلك ارتفاع الصادرات بنسبة 25.2 % للفترة الممتدة من 1976-1980 مقارنة بـ 12.3 % للفترة 1971-1975. هذا النمو المتزايد مكَّن ماليزيا من الحصول على 558.382 مليون دولار نتيجة سياسة التنويع الاقتصادي، والانفتاح التجاري.

احتلت ماليزيا (Vinicio Sandí Meza, 2008, p.p.13,14) المرتبة 29 في مؤشِّر التجارة والتنمية للأونكتاد في عام 2006، بفضل مؤشِّرات كـ 112.50 مليار دولار ناتج محلي إجمالي.

وحسب المنظمة العالمية للتجارة، كانت ماليزيا واحدة من الدول الأكثر دفعًا لرسوم الإتاوات والتراخيص. وفي عام 1996 تمَّ إطلاق مشروع "العَدَّاءْ الخارق للوسائط المتعدِّدة". [10] لدعم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في منطقة جنوب شرق آسيا. وضمَّ أكثر من 900 شركة وطنية ومتعدِّدة الجنسيات يتركَّز نشاطها حول البحث والتطوير في مجال الاتصالات متعددة الوسائط.

لقد كان مسار السيد مهاتير محمد نبراسًا لرئيس الحكومة عبد الله أحمد بدوي الذي جاء بعده. وهو ذو أصول يمنية، (صالح، 2008، ص.20) كان والده محرِّرَ نص وثيقة الاستقلال الماليزي. ركَّز على محاربة الفساد، وقدَّم رؤية اسلامية تحت عنوان "الاسلام الحضاري" كنموذج للاعتدال في مواجهة التطرف والتعصب.

تأتي الرؤيا المستقبلية"NVP" للفترة 2001-2020 التي قُسِّمت إلى مرحلتين زمنيتين، مدَّة كل واحدة عشر سنوات. (Jawan, 2014, pp.162-164) تروم تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي، ونسبة النمو إلى 7 % مع حلول 2020. واستشرف تسعة تحدِّيات تواجه المسار التنموي وهي: 1-تأسيس مجتمع موحَّد ومتكامل عرقياً. 2-الاعتماد على النفس، واعطاء صورة ايجابية. 3-تطوير الممارسة الديمقراطية. 4-التأسيس لمنظومة قيمية ايجابية. 5-خلق مجتمع ليبرالي ومتسامح. 6-التأسيس لمجتمع يحترم العلم ويقدسه. 7-تدعيم الأسرة وتقويتها. 8-التوزيع العادل للثروة، والنأي عن العرقية في التوزيع. 9-التأسيس لاقتصاد تنافسي للمساهمة في تطوير المجتمع.

إن الفكرة الجوهرية في فلسفة ماليزيا للتنمية تمثَّلت في محاربة الفقر، ورأت أن العلاقة بين زيادة النمو وتراجع الفقر علاقة طردية موجبة. فالقضاء على الفقر يؤدي إلى تعليم أفضل، وإلى صحَّة تُسَهِّلُ المساهمة في عملية تسريع معدَّلات النمو الاقتصادي، الذي يقود إلى المساواة في الدَّخل، فينعكِسُ ايجابًا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، وتوفير الضروريات من الغذاء، العلاج، التعليم والأمن. بهذه الفلسفة القوية، استطاعت ماليزيا رفع التحدِّي وهزمت الفقر.

## 3- أدوات السياسة الماليزية لتجسيد الاقتصاد الأخضر:

**الجدول 1: أدوات السياسة الماليزية لتجسيد الاقتصاد الأخضر**

| أدوات السياسة | وظائف أدوات السياسة |
|---|---|
| تقديم حقيبة وزارية في الإدارة الفيدرالية | **أبريل 2009**: أعلنت الحكومة الماليزية دمج محفظة التكنولوجيا الخضراء في وزارة الطاقة والتقنية الخضراء والمياه التي تم إنشاؤها (لتحل محل وزارة الطاقة والمياه والاتصالات). |
| صياغة بيان وطني حول البيئة | التأكيد على الدور الرئيسي للتكنولوجيا الخضراء بإصدار سياسة وطنية تشرف على عملية تخضير البيئة في أربعة قطاعات –الطاقة والمباني والمياه وإدارة النفايات والنقل. |
| إنشاء وكالة تنفيذية | **أكتوبر 2009**: تمت إعادة هيكلة مركز الطاقة الماليزي وإعادة تسميته باسم "مؤسسة التكنولوجيا الخضراء الماليزية"، من أجل تنفيذ برامج الوزارة للتكنولوجيا الخضراء. |
| إنشاء مجلس وزاري | لقيادة مبادرات التكنولوجيا الخضراء |
| تسجيل جمعية للإنشاءات الخضراء | **2009**: أنشئ اتحاد المباني الخضراء الماليزي لدعم هدف الحكومة المتمثل في تعزيز البيئات المستدامة. كما تم إطلاق مؤشر المباني الخضراء وإصدار الشهادات للمباني الماليزية. |
| دعوة إلى تمويل أخضر | **2010**: تم إطلاق قروض ميسرة بقيمة 470 مليون دولار للشركات (مطوري التكنولوجيا ومستخدمي التكنولوجيا) تدعم الحكومة 2 في المائة من سعر الفائدة وتضمن 60 في المائة من مبلغ القرض. وهو برنامج تمويل للتكنولوجيا الخضراء، وإنشاء بيئة تجذب مستخدمي التكنولوجيا الخضراء. |
| خطة لإطلاق إطار عمل البلديات الخضراء | لتحديد إطار المدن الخضراء، الخطوط العريضة للمبادئ التوجيهية الشاملة للمدن الجديدة والبلدات لتصبح صديقة للبيئة، بدمج التقنيات الصديقة للبيئة. تم اختيار بوتراجايا وسيبرجايا لقيادة المشروع وتصبح نماذج للبلدات الخضراء في البلاد. |
| الوكالات الحكومية والمشتريات الخضراء | تكفلت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه ومنظمة البحث وتطوير المعايير الماليزية SIRIM بإصدار كتيبات وإجراءات ومعايير المشتريات الخضراء |
| المجال التشريعي | قانون الطاقة المتجددة لعام 2011 (القانون 725)، هيئة تنمية الطاقة المستدامة المنشأة (SEDA). الأهداف المحددة هي: 6 في المائة (أو 985 ميجاوات) من الطاقة الوطنية من مصادر الطاقة المتجددة مع حلول عام 2015؛ و 11 في المائة (2 جيجاوات) من توليد الكهرباء يأتي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020. |

**Source:** Adnan A. Hezri and Rospidah Ghazali, **a Fair Green Economy? Studies of Agriculture, Energy and Waste Initiatives in Malaysia**, Occasional Paper Two Social Dimensions of Green Economy and Sustainable Development, United Nations Research, Institute for Social Development, December 2011, p. 14.

### 2.4. السياسة الوطنية للتكنولوجيا الخضراء، ومجالات الاقتصاد الأخضر:

إن السياسة الوطنية للتكنولوجيا الخضراء المعتمدة من قبل الحكومة يوم 2009/07/24 اعتبرت محطة مهمة في توجه البلاد نحو تجسيد التنمية الاقتصادية الخضراء مرورا بالمحطات الكبرى التالية:

**1- الخطة العاشرة** الممتدة بين (2011-2015): ركزت على الرفع من الوعي والاستعداد للالتزامات القادمة، الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والاعتراف بأهميتها، تشجيع البحث في التكنولوجيا الخضراء والرفع من معدل تسويقها.

**2- الخطة الحادية** عشر (2016-2020): تعزيز البيئة والتمكين للنمو الأخضر، نمط إنتاج يعتمد على الاستهلاك المستدام، ضمان النمو عبر الاستخدام المستدام للموارد، المرونة في السياسات والقدرة على التكيف.

**3- الخطة الثانية عشر** (2020-2025): غرس التكنولوجيا الخضراء في الثقافة الماليزية، اعتمادها على نطاق واسع، تخفيض الاستهلاك الوطني من الطاقة، العمل على تحسين التصنيف البيئي لماليزيا، وغدو ماليزيا منتجًا رئيسيًا للتكنولوجيا الخضراء على مستوى العالم.

إن الخطة الوطنية الحادية عشرة لماليزيا للسنوات الخمس المقبلة (2016-2020) التي أعلن عنها رئيس الوزراء "داتوك سيري نجيب تون رزاق" (Kong, 2015, pp.3,4) يوم 21 مايو 2015 تعتبر خطة هدفها تجسيد نقلة نوعية في تقدم ماليزيا.

إن التوجه نحو النمو الأخضر هو نموذج للتطور المرن، والكفاءة في استخدام الموارد، يروم تخفيض الغازات الدفيئة ويحقق مكاسب مستقبلية على مدى أجيال متعددة قادمة. وهي معالم أبدت الحكومة الماليزية الاستعداد لتجسيدها من خلال سياسات وإطار مؤسساتي، مرتكزة على أربعة مجالات أساسية:

- **تعزيز الحفاظ على البيئة:** من خلال تعزيز القرار السياسي لتشجيع التحول، نشر الوعي لخلق المسؤولية المشتركة، إنشاء آليات تمويل مستدامة.
- **تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين:** خلق أسواق خضراء، رفع حجم استهلاك الطاقات المتجددة، ترشيد الطلب على الطاقة، العمل على تخفيض نسبة الكربون، إدارة النفايات بشكل شامل

وعقلاني.

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** ضمان أمن الموارد الطبيعية، تعزيز سبل عيش جديدة.
- **تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية:** مقاربات جديدة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، العمل على الحدِّ من الفيضانات، التكيف مع التغير المناخي.

### 3.4. القطاعات الحيوية، ومقاربة التخضير:

إن السياسة الوطنية للتكنولوجيا الخضراء التي أطلقها رئيس الوزراء في عام 2009 اعتمدت خمسة تدابير أساسية:(Preillon, 28/11/2014, p.44) –تعزيز الإطار المؤسساتي. –توفير بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيات الخضراء. –تكثيف تنمية رأس المال البشري في التقنيات الخضراء. –تشجيع البحث والابتكار في التقنيات الخضراء. –تحسيس الرأي العام بأهمية الانتقال الأخضر.

إن الحكومة الماليزية حسب وزارة الطاقة والتكنولوجيات الخضراء والماء، (Preillon, 28/11/2014, pp.47,48) قدَّمت حوافز ضريبية جذابة ومشجعة لتوليد الطاقة المتجدِّدة المعتمدة على المبادرات الكفأة في استخدام الطاقة. كالأنشطة التي تعتمد الموارد المتجددة في توليد الطاقة، الشركات التي تقدم خدمات قصد توفير الطاقة وتستثمر في ترشيد استهلاكها، والمباني المتحصلة على الشهادات الخضراء.

لقد ركزت خطة تمويل التكنولوجيا الخضراء 2011–2015 (GTFS) التي أطلقها رئيس الوزراء، على تشجيع استخدام التقنيات النظيفة. ومنحت دعما ماليا للشركات المنتجة للتكنولوجيا الخضراء قدِّر بـ (11،34 مليون يورو) وللمستخدمين مبلغ (2،27 مليون يورو). وكبادرة لحسن النية والالتزام، تحملت الحكومة 2 ٪ من سعر الفائدة، وقدمت ضمان 60 ٪ على مبلغ التمويل تكفلت به شركة ضمان الائتمان لماليزيا بيرهاد (CGC)، وغطَّت المؤسسات المالية المشاركة نسبة 40٪ المتبقية من مخاطر التمويل. بالإضافة إلى قانون الطاقات المتجددة الذي تم إقراره خلال الخطة الخمسية العاشرة بهدف ضمان الإمداد على المدى الطويل بالطاقة النظيفة والتزود بالكهرباء المنتج من مصادر الطاقات المتجددة. كما أن بيان السياسة العامة لماليزيا أكَّد على أن تكون التكنولوجيا الخضراء محركًا يروم تعزيز التنمية المستدامة، وحدَّدت

أربع قطاعات رئيسية وهي:(Preillon, 28/11/2014, p.44)

**1– قطاع الأشغال العمومية:** اعتماد التقنيات الخضراء في بناء وإدارة وصيانة المباني وهدمها.

**2– إدارة المياه والنفايات:** في ماليزيا يتم توفير حوالي 98٪ من إمدادات المياه عن طريق المياه السطحية. ويولد الماليزيون حوالي 6 ملايين طن من مياه الصرف الصحي كل عام، يتم معالجة معظمها وإلقائها في الأنهار. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على المياه المنزلية والصناعية إلى ثلاثة أضعاف في السنوات الخمسين المقبلة.

إن توظيف التقنيات الخضراء في إدارة موارد المياه ومعالجة النفايات وأماكن تصريفها، غدا هاجسا لدى صانع القرار الماليزي. ولمواجهة نقص المياه في منطقة كوالالمبور، (Preillon, 28/11/2014, pp.47,48) استثمرت الحكومة في برامج دعم الحفاظ على الموارد المائية، وجمع مياه الأمطار واستغلال المياه الجوفية. في عام 2012، خصصت الحكومة (11.34 مليون يورو) لتمديد برنامج مياه الأمطار في مدينة "صباح"، و(90.75 مليون يورو) لتحسين البنية التحتية لإمدادات المياه في بعض المناطق التي تديرها بمدينة "فيلدا" "Filda". إلى جانب اعتماد أنظمة معالجة لمياه الصرف الصحي، واقتناء معدات لإعادة تدويرها والتحكم فيها، وأجهزة كالمضخَّات وتقنيات لتقليل أحجام النفايات وإعادة تدويرها، والتخلص من المواد الخطيرة والسامة.

**3–قطاع النقل والمواصلات:** يعتبر قطاع النقل في ماليزيا المستهلك الرئيسي للطاقة، (comercio, 20/12/2017, p.109) يستهلك حوالي 45٪ من إجمالي الاستهلاك الوطني. ما شجع العمل على دمج التقنيات الخضراء في البنية التحتية للنقل والمركبات، (Preillon, 28/11/2014, pp.47-50) وخاصة النقل البري العمومي. واللجوء إلى حوافز تؤسس لهذا التوجه كتخفيض ضريبة الطريق، وضرائب الاستيراد وإعفاء 100 ٪ لأصحاب امتيازات المركبات الهجينة. تشجيع عدد السيارات التي تعمل بالغاز، الحفاظ على جودة الهواء، بتوفير معدات للتحكم في انبعاثات المركبات، أجهزة التنظيف الصناعية، معدَّات تحليل ومراقبة للانبعاثات الغازية، معدَّات مراقبة الهواء على محطات توليد الكهرباء.

**4– الطاقة:** لقد استمر استيراد الطاقة واستهلاكها في الارتفاع خلال الفترة من 2010 إلى 2016،

(comercio, 20/12/2017, p.109) سواء على المستوى الإجمالي أو الفردي، وأن الغاز الطبيعي هو المصدر الرئيسي لهذه الطاقة، يليه النفط والفحم. الملاحظ أن المصادر المتجددة ارتفع نصيبها متمثلة في الديزل الحيوي والطاقة الكهرو-مائية خلال نفس الفترة، وشكلّت 4.7٪ من إجمالي العرض عام 2016.

إن حتمية اللجوء إلى التكنولوجيا الخضراء لإنتاج الكهرباء وإدارة الطاقة من قبل القطاعين الصناعي والتجاري، وفي جميع القطاعات المستهلكة للطاقة غدت ضرورة ملحَّة. أما قطاع الطاقات المتجددة، (Preillon, 28/11/2014, p.47) فأقرَّت الحكومة خطة عمل وسياسة للطاقات المتجددة في أبريل 2010، تلاها قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة، الذي أقره البرلمان في عام 2011، والعمل على اقتناء المعدات الجديدة لتحسين الكفاءة ومراقبة التكاليف.

### 4.4. الحكومة الخضراء، واكراهات الانتقال الأخضر:

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في ماليزيا لم يكن وليد تغير مفاجئ، بل نتيجة مخاض عسير لسياسات واستراتيجيات مبنية على ارادة سياسية قوية ورغبة يمكننا تتبع مساراتها على المستويات التالية:

**1- على المستوى الاقتصادي:** يهدف الاقتصاد الأخضر إلى توفير البيئة الاجتماعية الملائمة، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، صناعة خضراء معتمدة دوليا، وزيادة الإيرادات التي تؤدي إلى زيادة في الوظائف. لقد ساهم الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 بنسبة 7.9 مليار رينجيت ماليزي. (Rasib, 2015, p.14) مشجعا الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية (Preillon, 28/11/2014, p.45) التي ساعدت على توفير الكهرباء بنسبة 30 ٪، وامكانية استخدام لمدة 8-10 ساعات مقابل 5 ساعات فقط للشحن. فبميزانية (854.29 مليون يورو)، جعلت الطاقات المتجددة والمباني الخضراء تساهم بنسبة 0.72 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي"PIB" لماليزيا. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2020 ستجني الطاقات المتجددة ما لا يقل عن (15.88 مليار يورو) في إيرادات القطاع الخاص. وهو مبلغ لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة يمكن أن يصل إلى (399.14 مليون يورو)، إضافة إلى احداث أكثر من 50000 منصب شغل في قطاع البناء وصيانة محطات الطاقات المتجددة.

أما فيما يتعلق بالكهرباء (Rasib, 2015, p.28) فدعت إلى تعزيز استخدام مصابيح "LED"، لتوفيرها الكهرباء، فهي توفر ما يصل إلى 1 مليون ساعة من الاستخدام. ودعت الاحتكام إلى "Energy Star 5.2"، أوأداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية "EPEAT" أو"ISO14000s". وأن تستند مواد التغليف الخاصة بأجزاء ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مواد قابلة لإعادة التدوير. وبمبادرة من وزارة الطاقة والتقنيات الخضراء والمياه، تم إطلاق دليل المدن الخضراء عام 2009 لتطوير بوتراجايا "Putrajaya " وسيبرجايا "Cyberrjaya" كمدن خضراء، تقتدي بها المدن الأخرى.

**2- على المستوى التكنولوجي:** يمكننا تقسيم مجالات (Rasib, 2015, p.28) اهتمام قطاع التكنولوجيا النظيفة في ماليزيا إلى مجالين رئيسيتين:

- الجزء التقليدي الذي يتعامل مع تلوث الهواء وإدارة النفايات، وإدارة المياه والإمداد بها.
- الجزء المتعلق بالقطاعات الناشئة كالطاقات المتجددة والمباني الخضراء، والنقل وكفاءة الطاقة. ووفقًا لدراسة أجريت بالاشتراك مع "USAID2" و"APEC3" والتعداد الاقتصادي 2011 نشرته دائرة الإحصاء في ماليزيا، أن قطاع التكنولوجيا النظيفة حقق (2.63 مليار يورو) من الإيرادات عام 2010، ما يمثل 2.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تطورت أنشطة الاستشارات والهندسة البيئية بشكل سريع على مدار العقد الماضي، فهي تمثل سوقًا تقدر قيمته بـ (68-90.7 مليون يورو)، ويضم حوالي 300 شركة. كما عمدت في ميدان التكنولوجيا (Rasib, 2015, p.26) على الالتزام بقياس " Energy Star 5.2"، أو أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية "EPEAT"، أو سلسلة "ISO 14000".

**3- على المستوى البيئي:** احتلت ماليزيا المرتبة 51 عالميا من 178 دولة شملها استطلاع مؤشر الأداء البيئي لعام 2014. (Preillon, 28/11/2014, p.44) كما أن برنامجها في ترتيب الأداء البيئي مع حلول 2030، يعمد تخفيض الانبعاثات الدفيئة، وتحسين نوعية الهواء، والماء. فخلال مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن عام 2009، أعلن رئيس الوزراء الماليزي طموحه لتخفيض انبعاثات الكربون بنسبة 40 ٪ (من حيث كثافة الناتج المحلي الإجمالي) بحلول عام 2020،(Preillon, 28/11/2014, p.47) مقارنة بمستويات عام 2005. هذه الغازات (Rasib, 2015, p.43) يمكنها أن تنتقل من 11.6 مليون طن

مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا عام 2013 إلى 119.2 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا عام 2020، ثم إلى 192.3 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا مع حلول 2030. ولا يتم ذلك إلا من خلال التدقيق البيئي، (Preillon, 28/11/2014, p.50) نظم الإدارة وتقييم الأثر، وتحليل المخاطر.

انخرطت الحكومة الماليزية (Rasib, 2015, p.14) في العديد من المبادرات لزيادة الطلب على المنتجات الخضراء، لتصل مشتريات القطاع الحكومي من المنتجات والخدمات إلى سقف 50٪ مع حلول عام 2020، ضمن استراتيجية

"مشتريات الحكومة الخضراء" في إطار الاستهلاك والإنتاج المستدام، وانخفاض نسبة انبعاثات الكربون بـ 11.6 مليون طن سنويا.

**4- على المستوى الاجتماعي**: ساهمت التكنولوجيا الخضراء في بناء القرى والمدن الخضراء، نشر الثقافة ومبادئ الحياة الخضراء، تحسين المستوى المعيشي. فهي تهدف (Rasib, 2015, p.42) مع حلول 2020 خلق 144.590 منصب جديد يمكنها أن تصل إلى 211.500 منصب شغل مع 2030. والعمل على رفع مستوى الدخل الفردي من 15.000 إلى 20.000 دولار أمريكي مع حلول 2020. (Ali, 16/07/2012, p.17) إلى جانب العمل على ترسيخ القيم الخضراء كتعزيز استخدام سوائل التنظيف المصنعة محليًا، (Rasib, 2015, p.27) والتي تم اعتمادها من قِبل "Ecolabel (SIRIM)" أو علامة "MYHIJAU" وغيرها من المنتجات الأخرى. استخدام لفائف المرحاض من الأنسجة المصنوعة من الورق المعاد تدويره، واستخدام الأكياس البلاستيكية المصنوعة من مواد قابلة لإعادة التدوير أيضا.

تشجيع استخدام الأوراق الصديقة للبيئة والمعتمدة من قبل مجلس الإشراف على الغابات (FSC). كما ترغب (Preillon, 28/11/2014, p.47) الحكومة رفع حصص إعادة التدوير من 5٪ في عام 2011 إلى 40٪ في عام 2020، بعد بدء تنفيذ قانون النفايات الصلبة "Solid Waste" والتنظيف العمومي لعام 2007، وخصخصة إدارة النفايات في عام 2011.

## 5. الخاتمة:

لقد كان للتجربة الماليزية وقفزها من اقتصاد تقليدي يرتكز على صادرات المواد الأولية إلى اقتصاد يُصَّدِر التكنولوجيا الدقيقة، دور محوري في إنجاح سياساتها الرشيدة وتجسيدها الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتأسيسها لنموذج تنموي استطاع أن يخفض من مستوى الفقر ويحسن من مستوى معيشة ورفاه المواطن الماليزي، وبوأها احتلال مراكز أولية بين الأمم الاقتصادية القوية. تجعلنا نستخلص الدروس التالية:

- ✓ اعتماد سياسات وطنية للتكنولوجيا الخضراء عبر خطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى، ركزت على الرفع من الوعي والاستعداد للالتزامات القادمة، وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، وتشجيع البحث والتطوير والرفع من معدل التسويق.
- ✓ التمكين للنمو الأخضر وتعزيز بيئته، واعتماد أنماط إنتاج تروم الاستهلاك المستدام، والمرونة في السياسات والقدرة على التكيف.
- ✓ تبلور جوهر هذه السياسات في الرؤى المستقبلية لصانع القرار الماليزي، وتركيزه على غرس التكنولوجيا الخضراء في الثقافة الماليزية التي حققت أشواطًا مكنتها من التربع على أحسن التصنيفات، وغدوها منتجًا رئيسيًا للتكنولوجيا الخضراء على المستوى العالمي.
- ✓ نجاح النظام السياسي في توفير آلية مناسبة تنصهر فيها كل التباينات الدينية والعرقية ضمن معادلة غير صفرية "رابح–رابح"، والتعامل الواقعي مع المتغيرات والاكراهات.
- ✓ القدرة على التوغل في البنى الإدراكية لنسيج المجتمع الماليزي والنجاح في بناء رمزية الذوات والمؤسسات، والتوقيع على خارطة الطريق لتجسيد الاقتصاد الأخضر الذي غدا اختيارًا من القيادة الماليزية في إطار الحتمية الدولية التي فرضتها الاكراهات البيئية، وتبعاتها السلبية على مستقبل المواطن الماليزي من جهة، والبشرية بصفة عامة.

في الأخير، إن الرؤية السياسية الواضحة للقيادة الماليزية وإرادتها القوية كانتا خطوطًا فاصلة في توجيه بوصلة التجربة الماليزية وتحديد مجالاتها المتباينة.

## 6. الهوامش والاحالات:

A, T. (2001). Humanity and mother earth, the Chinese version. Shanghai: Shanghai People's Publishing House.

Ali, M. A. (16/07/2012). Green Economy in Malaysia . Copenhagen: Green Jobs Training Workshop, COP 15.

Aniol Esteban ( De la economía de las 5 i's a la economía verde. (2012, diciembre ). Ecología política, pp. 9-11.

Aziz, R. (2012, (Julai) May 23). Paradigm Shift: Malaysia's Development Plans. Akademika 49, p. 75.

Baggelhun, E. G. (2013). Economía verde o la mistificación del conflicto entre crecimiento y límites ecológicos . (I. d. Ambiental, Éd.) ecología política, p. 52. Récupéré sur https://www.ecologiapolitica.info/?p=598

Bina, O. (2014). the green economy and sustainable development: An uneasy balance? . Environment and Planning C Government and Policy, p. 1024. Récupéré sur http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1068/c1310j

Chraibi, S. ( invierno 2016/2017). La economía verde: una oportunidad alternativa. Afkar/Idea, p. 60. Récupéré sur https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar-52/afkarideas52_economia_verde_chrabi.pdf

Chraibi, S. (2017). La economía verde: una oportunidad alternativa. Afkar/Idea, p. 60. Récupéré sur https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/afkar/afkar-52/afkarideas52_economia_verde_chrabi.pdf

comercio, O. M. (20/12/2017). Examen de las políticas comerciales Malasia. Informe de la secretaria, WT/TPR/S/366. Récupéré sur https://www.wto.org/spanish/tratop_s/tpr_s/s366_s.pdf

Economic Planning Unit, P. M. (Éd.). (7-8 November 2013). Initiatives Towards Green Economy in Malaysia. (p. 02). Malaysia: First Asia-Pacific Regional Meeting on the 10 YFP .

Esteban, A. (2012, 12 02). De la economía de las 5 i's a la economía verde. Ecología política, pp. 9-11.

Esteban, A. (2012, Diciembre). De la economía de las 5 i’s a la economía verde. Ecología política, pp. 9-11.

(s.d.). GGBP (2014), Crecimiento Verde en la práctica, Enseñanzas de las experiencias de los países, Global Green Growth Institute 19F, Jeongdong Building, Seoul, Republic of Korea. P.03.

GGBP. (2014). Crecimiento Verde en la práctica, Enseñanzas de las experiencias de los países. Global Green Growth Institute 19F, Jeongdong Building, , Seoul, Republic of Korea.

Group, G. N. (2008). A Green New Deal. Joined-up policies to solve the triple crunch of the credit crisis, climate change and high oil prices, . United Kingdom: new economics foundation. Récupéré sur http://www.i-r-e.org/bdf/docs/a008_a

Güngör, S. K. (2016). Place and Importance of the Green Economy for Sustainable Development . 08 (03), p. 28817.

Herrán, C. (2012). El Camino hacia una economía verde. Proyecto Energía y Clima de la Fundación Friedrich Ebert – FES, México. Récupéré sur http://library.fes.de/pdf-files/bueros/la-energiayclima/09156.pdf

Hoey, L. C. (s.d.). Malaisie : Développement social, réduction de la pauvreté et transformation de l’économie. Consulté le Mars 21, 2018, sur https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1_files/Malaysia.pdf

Indicators, O. (s.d.). Towards Green Growth–Monitoring Progress; and Tools for Delivering Green Growth.

Introduction to the Green Economy Approach. P.10. (s.d.). p.10. Récupéré sur http://www.unpage.org/files/public/module_1_introduction_to_the_green_economy_approach.pdf

Jawan, J. A. (2014, December 5). Development: The Malaysian Experience. Journal of Public Administration and Governance, 4(4), pp. pp.162-164.

Jiménez, J. J. (2007 , septiembre / diciembre ). Malasia, un caso de éxito económico . México y la cuenca del pacifico, 10(30), p. 05. Récupéré sur http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=433747606001

Jordi, R. J. (2012, Diciembre 02). la economía verde: Términos y contenidos . Ecología política, p. 12.

Kanianska, R. (2017). Green Growth and Green Economy. Faculty of Natural Sciences, Matej Bel University, Banská Bystrica, Slovakia.

Kanianska, R. (2017). Green Growth and Green Economy,. Banská Bystrica, Matej Bel University, Faculty of Natural Sciences, Slovakia.

Kong, A. (2015). 11th Malaysia Plan - Malaysia's March Towards Green Growth (Vol. 21). Osaka, Japan: Timber Malaysia 3, Shun Shoku Lounge, Amazing Timber Structure.

others, H. A. (2017). The Current State of Malaysia's Journey towards a Green Economy: The Perceptions of the Companies on Environmental Efficiency and Sustainability. International Journal of Energy Economics and Policy, 07(01), p. 254.

others, N. M. ( 2013 , December 26). Determinants of Economic Growth in Malaysia 1970-2010. Asian Journal of Empirical Research, p. 1141. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/259453769_Determinants_of_Economic_Growth_in_Malaysia_1970-2010

PNUMA. (2011). Hacia una economía verde: Guía para el desarrollo sostenible y la erradicación de la pobreza. new york: Programa de las Naciones Unidas para el Medio Ambiente. Récupéré sur http://sostenibilidadyprogreso.org/files/entradas/hacia-una-economia-ver

Preillon, M. Y. (28/11/2014). Malaisie. Agence pour le Commerce extérieur, Bruxelles. Récupéré sur https://www.abh-ace.be/sites/default/files/downloads/20141022_Malaisie_etude_pays_fr_BD_fr.pdf

Rasib, A. B. (2015). Green Economy as a vihicle for Economic and Sustainable development. Ministry of Energy, Green Technology & Water, Malaysia. Récupéré sur http://www.mbmb.gov.my/sites/default/files/mbmb/resources/download_forms/international_convention_on_melaka_twin_cities_2015_paper/paper_2_-_green_economy_as_a_vehicle_for_economic_and_sustainable_development.pdf

sierra, A. P. (2004, febrero). Malasia en las transformaciones del sudeste asiático . Comercio exterior, 54(02), p. 138. Récupéré sur http://revistas.bancomext.gob.mx/rce/magazines/62/4/RCE4.pdf

the Theory of Green Development. (s.d.). 21, 21. Récupéré sur https://www.google.com/search?rlz=1C1GGRV_enUS784DZ784&biw=1263&bih=587&ei=2XtFXL6OPITagwe9xJuADA&q=The+Theory+of+Green+Development+pdf&oq=The+Theory+of+Green+Development+pdf&gs_l=psy-ab.12...11016.11016..13870...0.0..0.307.307.3-1.....0....2j1..gws-wiz

UNCTAD. (2011). The Green Economy: Trade and Sustainable Development Implications. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, Switzerland.

UNEP. (s.d.). Green Economy Initiative. Récupéré sur www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI/WhatisGEI/tabid/29784/Default.aspx

Vinicio Sandí Meza, D. L. (2008, marzo 31). El amanecer del sudeste asiático: Experiencias de Singapur y Malasia. Universidad Nacional de Costa Rica.

اسماعيل ,م .ص .(2014) .التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية .ا .ل .مصر. ص. 134.

صالح ,م .م .(2008) .النهوض الماليزي :قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي .ابو ظبي :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

فضلي ,ن .ف .(2012) .التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010م. مجلة الدراسات الدولية، ص. 168.المجلد 54.

https://iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=4690&uiLanguage=ar

[1]- Millennium Development Goals.

[2]- **GGND**: Global Green New Deal

[3]- **GGBP**: **Green Growth Best Practice**. La iniciativa Buenas Prácticas para un Crecimiento Verde.

[4]- European Climate Foundation, ECF, Climate and Development Knowledge Network "CDKN", Global Green Growth Institute "GGGI".

[5]- (**CIFF**) la Fundación Fondo para la Inversión en la Niñez, la Alianza para el Clima y el Desarrollo, la Fundación Europea del Clima, el Instituto Global para el Crecimiento Verde, (OCDE) la Organización para la Cooperación y el Desarrollo Económico, Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo, la Comisión Económica y Social para Asia y el Pacífico de las Naciones Unidas, el Programa de las Naciones Unidas para el Medio Ambiente, Banco mundial, UNEP.

[6]- Draft Development Plan of Malaya (1950–1955), First Malaysia Plan (1966-1970).

[7]- Second Malaysia Plan (1971–1975), Third Malaysia Plan (1976–1980), Fourth Malaysia Plan(1981–1985), Fifth Malaysia Plan(1986–1990), Sixth Malaysia Plan(1990–1995), Seventh Malaysia Plan(1996–2000), Eighth Malaysia Plan(2001–2005), Ninth Malaysia Plan(2006–2010), Tenth Malaysia Plans(2011–2015), Eleventh Malaysia Plans(2016–2020). Source: www.epu.gov.my

[8]- **NPE** : Nouvelle politique économique. **NEP**: The New Economic Policy.

[9] - **NDP**: National Development Policy.

[10]- **MSC**: Súper Corredor de Multimedias.